هنا قرابات الام لا الجدة كوراثة في الغرائض لان امهات الام يعتبرن
هنا كجدة وخالة تقدم الجهة القربى منهن على غيرها كما
وتقدم القربى من الجهة الواحدة كالجد ان علا على غيرها وعتبر
الماوردي الام فالاخت لها قبل الجدة فان تعذرن اعتبرت
عشائرها من الاجنبيات وتعتبر العربية بعربية مثلها والامة
بامة مثلها والعتيقة بعتيقة مثلها وينظر الى شرف سيدها
وحسنه ولو كانت نشأ الغصبة ببلد بين هي في احدهما
اعتبر بنساء بلدها ويعتبر ما يختلف به غرض كسن وعقل
وبيار وبكارة وثيوبة وجمال وعفة وعلم وفصاحة فان
اختصت عنهن بفضل او نقص مما ذكر فرض مهر لائق بالحال
وتقتبر مسامحة من واحدة لنقص شين يقل رغبة هذا
من زيادتي اما مسامحتها لانك فلا يعتبر اعتبارا بالغالب
وعليه يحمل قوله ولو سامحت واحدة لم يجب موافقتها وتعتبر
مسامحة منهن كلهن او غالبهن لنحو عشيرة كشرف فلو
جرت عادتهن بمسامحة من ذكر دون غيره خفضنا مهرهذه
في حقه دون غيره وهو من زيادتي وفي وطء شبهة
كنكاح فاسد ووطء ابا امة ولده او شريك المشتركة او سيد
مكاتبته مهر مثل دون حد وارش بكارة وقته اي وقت
وطء الشبهة نظرا الى وقت الاتلاف لا وقت العقد في النكاح
الفاسد لانه كاحرمة للنكاح الفاسد ولا يتعدد اي المهر بتعدد
اي الوطء ان اتحدت اي الشبهة ولم يرتد اي المهر قبل تعدد
وطء

وطء كان تعدد في نكاح فاسد لشمول الشبهة لجميع الوطيات
بل يعتبر على احوال للوطء فيجب مهر تلك الحالة لانه لو لم
يقع الا الوطئة فيها لوجب ذلك المهر فالوطيات الزائدة اذا لم
تقتض زيادة لا توجب نقصا وخرج بالشبهة تعدد الوطيء
بها بنحو وطء مكره لامرأة او هو نحو وطء نائمة بلا شبهة وباتحاد
تعددها فيتعدد المهر بها اذ الموجب له الاتلاف وقد تعدد
بلا شبهة في الاولى وبدونه اتحادها في الثاني كان وطيء امرأة
مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما ثم مرة اخرى بنكاح اخر فاسد
او وطيها يظنها زوجته ثم علم الواقع ثم ظنها مرة اخرى زوجته
فوطيها وبزيادتي ولم يرتد قبل تعدد وطء ما لو ارتد قبل تعدد
المهر فيتعدد قاله الماوردي وبما تقرر علم ان العبرة في عدم
تعدد المهر باتحاد الشبهة لا باتحاد جنسها المشهور من
كلام الاصل وفصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وما
يذكر معهما الفراق في الحياة قبل وطء بسببها كفسخ
بعيب منها او منه وكاسلامها ولو بتبعية احد ابويها وردتها
وارضاعها زوجة له صغيرة وملكها له يسقط المهر المسمى
ابتداء وداطرد وفي بعد ومهر المثل لان الفراق من جهتها
وما لا يكون بسببها كطلاق بائن ولو باختيارها كان فوض
الطلاق اليها فطلقت نفسها او علقه بفعلها ففعلت
واسلامه وردته وحده او معها ولعانه وارضاع امه لها
وهو صغيرة او مجانة وهو صغير وملكه لها ينصفه اي المهر

Copyright © King Saud University